

Provide a competitive institutional environment for enterprises Algerian SMEs

د. عثمانية رؤوف
جامعة البليدة 2

الملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز مكانة الم.ص.م* الجزائرية في ظل الإفرازات العالمية، و ضرورة إدخال إصلاحات على مستوى بيئتها المؤسسية حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية، مع عرض تجارب ناجحة في هذا المجال. هذا وقد انتهت الدراسة للعديد من النتائج منها الم.ص.م في الجزائر ما زالت بعيدة كل البعد عن المنافسة الدولية، بيئة المنافسة في الجزائر ما زالت غير ملائمة من أجل تشجيع الم.ص.م و تطويرها، رغم وجود قوانين تشجيعية من أجل خلق العديد من الم.ص.م لكن ما زال ينقصها التطبيق. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود بيئة اقتصادية مستقرة تسمح بتشجيع الاستثمار في الم.ص.م لما تحمله من دور فعال في التنمية الاقتصادية من خلال التحسين المستمر للمناخ الاستثماري و الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير و دعم الم.ص.م.

الكلمات المفتاحية: الم.ص.م، التنافسية، البيئة التنافسية، المناخ الاستثماري ، بيئة الأعمال.

Abstract

We aim through this study, by displaying international experiences, to highlight the importance of Algerian SMEs face the world outputs. And showing how necessary is to correct its organizational environment in order to make it an internationally competitive. Among the results achieved by this study we mention; PME's in Algeria are still far away to compete at an international level, as the competitive environment is unsuitable for encouraging and developing the SMEs despite of the no used laws that encourage creating SMEs. According to the last results we recommend to create a stable economic environment that allows investing in SMEs that can contribute efficiently in developing the economy through the continuous perfection of the investment climate and benefiting from the world experiences, leaders in developing and enhancing the SMEs.

Key words: SME, competitiveness, competitive environment, investment climate, business environment.

* سيتم الإشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المقال بالم.ص.م .

مقدمة:

كلنا بات نسمع ليس فقط الآن و لكن من فترة طويلة عن ضرورة التحديث الذي يجب أن يمس الم.ص.م و الرفع من كفاءتها بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية الراهنة، و هو ما يعني أن طبيعة هيكل هذه المؤسسات لا بد و أن تتغير لتتوافق مع طبيعة النظام السائد، ذلك أن تطوير أداء أجهزة الم.ص.م تكتسي أهمية بالغة على الصعيد المحلي و الدولي ، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها العالم بالإضافة إلى ورشات و المشاريع الكبرى المنتظرة. إن واقع الاقتصاد الجزائري و التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي يفرض علينا أن نفكر جديا و نعيد حساباتنا حتى نوفر أفضل الشروط للإقلاع الاقتصادي، و لا يتأتى ذلك إلا بإعطاء أهمية أكبر للم.ص.م من خلال توفير بيئة مؤسسية للأعمال و دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، لذا طرحت هذا الموضوع للوصول إلى تحديد بيئة مؤسسية تنافسية للم.ص.م تتلاءم مع المرحلة الراهنة. إن إشكالية الدراسة هي: هل يمكن توفير بيئة مؤسسية تنافسية للم.ص.م انطلاقا من واقعنا و من مكونات مجتمعنا و في ظل التحولات العالمية الراهنة؟

المحور الأول: مفاهيم أساسية لدراسة الم.ص.م

1- مفهوم الم.ص.م: رغم كثرة الكتابات التي تناولت موضوع الم.ص.م، ووجود توافق بشأن أهميتها و دورها الريادي في عملية التنمية، فالغموض مازال قائما في تحديد مفهوم دقيق لها تتفق عليه كل الدول، و هذا يرجع إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي و الظروف الاقتصادية في كل بلد، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة في ألمانيا، اليابان أو أي بلد صناعي آخر، تعتبر كبيرة أو متوسطة في إحدى الدول النامية كالجزائر أو المغرب مثلا، و هذا ناتج عن حجم الإمكانيات المادية المتوفرة للمؤسسات في الدول المتطورة من رؤوس أموال و تكنولوجيا ضخمة و هي إمكانيات غير متوفرة في الدول النامية، و هكذا ينتج الاختلاف في تحديد مفهوم لهذه المؤسسات نتيجة لاختلاف درجة التطور الاقتصادي¹. عموما يوجد شبه إجماع حول جملة من المعايير التي تستند إليها التعريفات الدولية المختلفة لهذه المؤسسات و تتعلق بحجم العمالة و رأس المال، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية....الخ.

لقد اعتمد المشرع الجزائري² في تعريفه للم.ص.م على تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 و أصدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية الم.ص.م، و الذي أيدت الجزائر من خلاله نيته الجادة في الاهتمام بهذا القطاع بإعطاء تعريفا واضحا لهذه المؤسسات و الذي يركز على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية. فحسب المادة الرابعة من القانون تعرف هذه المؤسسات بأنها " كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية التي: تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، تستوفي شروط الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بـ 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الم.ص.م³. و يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

1- سيدعلي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2006، ص 18.

2- خير الدين معطى الله، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، العدد 13، ديسمبر 2005، ص 145.

3- حسين رحيم، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 120.

جدول رقم (01): تصنيف الم.ص. م في الجزائر

المعيار حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دينار جزائري)	مجموع الحصة السنوية (دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	01 - 09	أقل من 20 مليون	لا تتجاوز 10 ملايين
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 200 مليون	لا تتجاوز 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50 - 250	من 200 إلى 02 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77،30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001، ص 6.

2- خصائص الم.ص.م: تتميز الم.ص.م بمجموعة من الخصائص نذكر منها¹:

- سهولة الإنشاء و التأسيس لعدم احتياجها لقدرات مالية كبيرة و التكنولوجيا المتطورة.
- انخفاض معامل رأس المال عن العمل لاعتمادها على القدرات الإنتاجية الكثيفة العمل.
- يتولى مالك المؤسسة كل العمليات التسييرية و التقنية و المالية (ذات طابع عائلي غالبا).
- تقدم الم.ص.م المنتجات من سلع و خدمات التي تتناسب مع احتياجات السوق المحلية و تلبية الطلب في المنطقة التي تنشأ بها و المناطق المجاورة لها.
- ارتباط الجانب الاقتصادي للم.ص.م بالجانب الاجتماعي، فكثيرا ما ترتبط بالعائلة فتوفر فرص العمل لأفرادها دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.
- القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية مثل: سياسات الإنتاج، التسويق و التمويل (كمية الإنتاج أو النوعية)، سهولة تحديث التكنولوجيا المستخدمة.
- إحدى الآليات الفعالة في دمج المرأة في الاقتصاد، مما يسمح لها من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة بمدخراتها في تمويل الم.ص.م و المساهمة في العملية الإنتاجية.
- عادة ما تكون عبارة عن صناعات مكتملة و مغذية لإحدى الصناعات الكبيرة، و عليه فإنها تلعب دورا فعالا في دعمها من خلال توزيع منتجاتها و إمدادها بمستلزمات الإنتاج.

3- أهمية الم.ص.م: و التي تتجلى في النقاط التالية:

- الم.ص.م في البلدان النامية مستوعبة نسبة أكبر من قوة العمل، فهي تستخدم تقنيات إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل فيها، و هذا ما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال لمواجهة مشكلة البطالة بدون تكاليف مالية عالية².
- نمط التقدم التقني المستخدم فيها أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة تكون كثيفة العمل و تكلفتها بالعملة الأجنبية بسيطة مقارنة مع التقنيات الكثيفة لرأس المال.
- مرونتها العالية في مواجهة التقلبات السوقية أو التغيرات في الظروف الاقتصادية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، حيث تكون التكاليف المتغيرة العاملة في الم.ص.م أعلى من الثابتة و بالتالي تستطيع أن تعدل تكاليفها بشكل سريع لتتماشى مع نقص الطلب على منتجاتها.
- تعد أكثر كفاءة في تعبئة و توظيف المدخرات المحلية و تنمية المهارات البشرية، و بذلك يمكن اعتبارها مصدرا للتراكم الرأسمالي و للمهارات التنظيمية و مخبرا لصناعات جديدة.
- توطنها في البلدان النامية في المناطق الريفية و المدن الصغيرة مما يقلل من الهجرة إلى المدن الكبرى و يساهم في تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم و يخفف من

¹ - نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص 85.

² - عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 23.

الضغط المفروض على المدن، و يؤمن فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في هذه المناطق و يساهم في تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

- عدم رغبة الأشخاص و منهم خريجو الجامعات العمل في المؤسسات الحكومية لشعورهم بنقص الفرص المتاحة للعمل فيها، و اللجوء عوض عن ذلك للعمل بالاعتماد على أنفسهم و لحسابهم الخاص بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، و هو ما نراه مجسدا في محلات البيع بالتجزئة و الجملة التي يعمل فيها صاحب رأس المال نفسه.

4- واقع الم.ص.م في الجزائر: تعرف الم.ص.م وتيرة نمو متسارعة نتيجة للمجهودات الكبيرة للدولة من أجل ترقيتها باعتبار أن مستقبل التنمية اليوم يركز عليها، و هذا بالنظر لمساهمتها المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة أنها مصدر أساسي للتشغيل. إن الأرقام تبين أن الم.ص.م تشكل أكثر من 90% من مجمل المؤسسات في العالم و تشغل أكثر من 40% من العمالة في الدول المتطورة، كما تولي الدول العربية اهتماما بها أين تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات و تشغل ما يزيد على 30% من العمالة¹، ففي تونس مثلا فإن الم.ص.م تمثل 92% من إجمالي عدد المؤسسات و تساهم بـ 53,7% من مجموع العمالة²، كما تساهم بـ 88% من مناصب الشغل الجديدة³.

إن التركيبة النوعية للم.ص.م في الجزائر تتشكل من الم.ص.م الخاصة و العمومية و مؤسسات الصناعات التقليدية، حيث تمثل الخاصة الأغلبية بنسبة تفوق 70%، كما أن نصفها قد تم إنشائها ما بين سنتي 2001 و 2007، و ذلك بعد صدور القانون التوجيهي للم.ص.م سنة 2001. و بالنظر للمعطيات الواردة في للجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد الم.ص.م الخاصة عند نهاية سنة 2014 عرف تطورا ملحوظا قدر بحوالي 656949 مؤسسة بعدما كان عددها نهاية سنة 2002 يقدر بـ 189552 مؤسسة، أما بالنسبة لمؤسسات النشاطات التقليدية (تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بـ 23%) فقد سجلت ارتفاعا من 71523 مؤسسة سنة 2002 إلى 162080 مؤسسة سنة 2009 لتشهد بعدها انخفاضا نسبيا في سنة 2010 (انتقالها إلى وزارة السياحة) لتشهد ارتفاعا ملحوظا بعد ذلك إلى أن وصل عددها نهاية سنة 2014 إلى 194562 مؤسسة، و يعود الفضل في ذلك إلى الدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص و المبادرات الحرة و الفردية. و على العكس من ذلك نجد أن عدد الم.ص.م العمومية التي تمثل نسبة ضئيلة جدا من المجموع الكلي للم.ص.م قد سجلت انخفاضا قدر بـ 217 مؤسسة خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، هذا الانخفاض استمر إلى غاية نهاية سنة 2014 أين نجد أن عدد هذه المؤسسات قد وصل إلى 542 مؤسسة فقط (كان عددها سنة 2002 يقدر بـ 778 مؤسسة) و هذا راجع إلى توقف العديد منها و إلى خوصصة بعض مؤسسات القطاع العام و تغيير طبيعة ملكيتها. و يمكن تلخيص تطور تعداد هذه المؤسسات في الجدول الآتي:

¹ - صليحة بن طلحة، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 355.

² - يوسف قرشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامع الجزائر، 2005، ص 49.

³ - حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 61.

جدول رقم (02): تطور تعداد الم.ص.م خلال الفترة (2003-2014)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	طبيعة الم.ص.م
392013	293946	269806	245842	225449	207949	الم.ص.م الخاصة
626	666	739	874	778	788	الم.ص.م العمومية
126887	116347	106222	96072	86732	79850	نشاط ص تقليدية
519526	410959	376767	342788	312959	288587	المجموع

2014	2013	2012	2011	2010	2009	طبيعة الم.ص.م
656949	601583	550511	511856	482892	455398	الم.ص.م الخاصة
542	557	557	572	557	591	الم.ص.م العمومية
194562	175676	160764	146881	135623	169080	نشاط ص تقليدية
852053	777816	711832	659309	619072	625069	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، الأعداد: 20-22-24-26، للسنوات: 2011، 2012، 2013، 2014.

على غرار التطور المستمر الذي حصل في إنشاء الم.ص.م، فلقد عرف التشغيل كذلك تطورا ملحوظا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (03): مساهمة الم.ص.م في التشغيل خلال الفترة (2003-2014)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	طبيعة الم.ص.م
1259154	1176377	1089467	1017374	958515	908046	الم.ص.م الأجراء
392013	293946	269806	245842	225449	207949	الم.ص.م الخاصة
46567	48256	47375	48086	48656	51635	الم.ص.م العمومية
/	/	/	/	/	341885	الم.ص.م التقليدية
2157232	2001892	1848117	1724197	1625686	1756964	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، الأعداد: 20-22-24-26، للسنوات: 2011، 2012، 2013، 2014.

يتضح من الجدول السابق أن:

- عدد العاملين في الم.ص.م في تزايد مستمر حيث كان مجموع العمال سنة 2003 يقدر بـ 625149 عامل ليرتفع العدد سنة 2014 إلى 2157232 عامل.
 - تطور التشغيل في قطاع الم.ص.م خلال الفترة 2004-2009 و هذا جراء عملية الإنشاء و استقرار عمليات الشطب في الم.ص.م الخاصة و التقليدية، عكس الم.ص.م العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2005 حيث بلغت 76283 عامل ثم سجلت انخفاضات متتالية إلى غاية نهاية 2014 ، كما تم تسجيل متوسط زيادة حوالي 15% خلال الفترة 2005-2009 و ذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام.
 - عدم تأثر المجموع الإجمالي للتشغيل راجع إلى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقولة في الجزائر جراء التحفيزات المالية و الجبائية.
- المحور الثاني: إصلاح البيئة المؤسسية للم.ص.م**

□ بداية من سنة 2008 تم إدراج صنف جديد من الم.ص.م الخاصة و هم "الأشخاص الطبيعيون (أصحاب المهن الحرة)"، و المقدّر عددهم سنة 2007 بـ 70626 ، و هذا ما يجعل نسبة النمو مرتفعة جدا خلال هذه السنة (26,42% للإجمالي و 33,36% بالنسبة للم.ص.م الخاصة).

إن التحول الذي نطمح إلى تحقيقه في الجزائر يتطلب من الدولة الخروج من أساليب الداعم التقليدية المبنية على التدخل المباشر عن طريق إجراءات الحماية و الدعم الكبير للأنشطة الإنتاجية، و التحول للمساندة غير المباشرة من خلال تهيئة بيئة الأعمال المحفزة لإقامة الأعمال على مستوى الم.ص.م و تشجيعها على التفكير في الأسواق الخارجية، دون أن ننسى التطرق إلى البيئة التنافسية و ضرورة تهيئتها لهذه المؤسسات.

1- مفاهيم أساسية للتنافسية: يرتبط مفهوم التنافسية في الوقت الحالي بقدرة الدول على الرفع من مستويات معيشة أفرادها ما جعل منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي "OCDE" تقول بضرورة الإشارة بأن هناك حاجة ماسة إلى تعريف واضح للتنافسية¹.

***تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (OCDE):** المدى الذي من خلاله تنتج المؤسسة و في ظل شروط السوق الحرة و العادلة منتجات و خدمات تنافس في الأسواق العالمية، و في نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل².

***تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:** قدرة الدولة على إنتاج سلع و خدمات تنافس في الأسواق العالمية، و في نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل³.

***تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):** قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة في متوسط دخل الفرد، مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁴.

لقد وجهت لتعاريف التنافسية عدة انتقادات منها نقد الاقتصادي "P.Krugman"، ففي إحدى مقالاته بعنوان "التنافسية: الفكرة الخطيرة" هاجم مفاهيم التنافسية، مؤكدا أن مفهومها ظهر لتغطية صعوبات اقتصادية هي في الأصل صعوبات محلية، و أن تشخيص المشكلة الاقتصادية نتيجة فشل المنافسة في الأسواق العالمية هو تشخيص خاطئ و مضلل، فالعنصر المهم و الحاكم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة و خاصة الرفع من معدلات الإنتاجية⁵، إلا أن نقد الاقتصادي "S.Hall" كان الأكثر جوهرية و الذي انصب على تقييم تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، بحيث أشار إلى أن هناك عوامل عديدة تؤثر في التنافسية لم يشر إليها التقرير و بالتالي تم تمبيع مفهوم التنافسية و محدداتها⁶، و انطلاقا من هذا النقد ظهر تعريف جديد للتنافسية يعتمد على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة لأفرادها جاء فيه : " قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة و مطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي¹.

¹ - محمد الطائي، اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص 12.

² - أبو بكر مصطفى محمود، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 12.

³ - منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، منشورات مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 2006، ص 23.

⁴ - توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة: القضايا و المضامين، تقرير صندوق النقد العربي القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، 2007، ص 125.

⁵ - World Economic Forum, "The global competitiveness report", Oxford University Press, 1996, p:85.

⁶ - فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية - حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 86.

¹ - OECD, Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy, Paris, 1996, p:152.

بعد عرض مختلفة تعريف التنافسية نقترح الآن مفهوم التنافسية بالنسبة للم.ص.م و هو "مدى قدرة الدولة على جعل الم.ص.م منافسا في الأسواق العالمية والمحلية، و ذلك انطلاقاً من معدلات مرتفعة من الإنتاجية و التشغيل، مما ينعكس إيجابا في زيادة متوسط دخل الفرد و يحسن معيشته"².

إن تحليلنا للتعريف يؤكد أن المشوار أمام الدولة مازال بعيدا للوصول بالم.ص.م للمنافسة العالمية، و الذي يتطلب زيادة الصادرات خارج المحروقات التي تعمل على تحسين الميزان التجاري و تكون نابعة من معدلات مرتفعة من الإنتاجية. فالدولة إذا أرادت ذلك فعليها وضع خطة متكاملة الجوانب، التشغيل، الاستثمار، البنية الأساسية و تنمية الموارد البشرية، و اختيار سياسات اقتصادية، مالية، نقدية و تجارية فعالة، إلى جانب خلق قوانين و تشريعات داعمة، بالإضافة إلى نظام قضائي سريع و فعال.

2- ضرورة لعب الدولة دوراً داعماً للتنافسية على مستوى الم.ص.م: لا بد أن نتكلم هنا عن الإنجاز الرائع لـ "**M.Porter**"* فيما يخص المزايا التنافسية للأمم، فقد استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية، و التي تكون إما معرقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، حيث قدم (06) محددات تفسر عملية تحقيق و تعزيز الميزة التنافسية قسمها كما يلي³: أربع محددات رئيسية هي شروط و خصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب و خصائصه، دور الصناعات المغذية و المكملة، المنافسة المحلية و أهداف المؤسسات، بالإضافة إلى محددان مساعدان و في نفس الوقت مكملان و يتمثلان في: دور الصدفة أو الحظ، و دور الحكومة و سياساتها المختلفة.

أما فيما يتعلق بخاصية هذه المحددات فإنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل و تتشابك مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر و يتأثر بالمحددات الأخرى، و كلما استوفيت جميع هذه المحددات و جاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية و مطردة و نجحت بذلك في المنافسة العالمية، أما إذا كانت هذه المحددات غير مدعومة و محفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للم.ص.م فقد تؤدي إلى تآكلها و تدهورها، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فإن الميزة التنافسية في صناعة ما قد تتدهور عندما تفشل الدولة في خلق و تنمية عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها سواء تعلق الأمر بتدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي و التكنولوجي و المؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، و نفس الشيء لباقي المحددات.

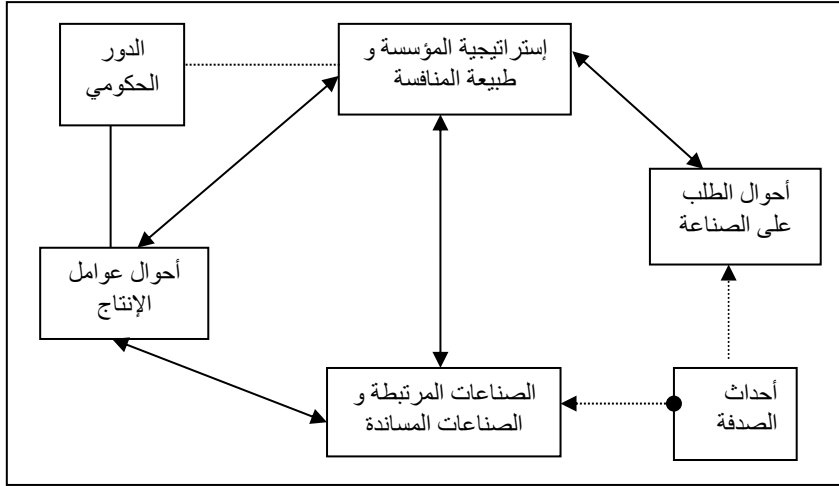
و عند تطرقه لمحدد دور الدولة أوضح "**M.Porter**" أنه يتأتى من خلال تأثيرها على طريقة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (01): محددات الميزة التنافسية لبورتر " M.Porter "

²- سلمى صالح، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 52.

* أستاذ إدارة الأعمال في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد الأمريكية، و مرجع رائد في الإستراتيجية التنافسية، من مؤلفاته: الميزة التنافسية، الميزة التنافسية للأمم، الخيار الإستراتيجي و المنافسة.

³-Michael Porter, L'Avantage concurrentiel des nations, Inter-éditions, Paris, 1993, p:132.



المصدر: طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء ، القاهرة، 2003، ص6.

نجد أن دور الدولة فيما يخص الم.ص.م يكمن في التأثير على شروط عوامل الإنتاج من خلال الإعانات و السياسات اتجاه أسواق رأس المال أو التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية أو من خلال قوانين حماية المستهلك، أو التأثير على خصائص الصناعات المغذية و المكمل و وضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضا فإن الدولة من خلال سياساتها و تشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المؤسسات و درجة التنافس بينها، سواء من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال و السياسة الضريبية و قوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف و إدارة سوقه.

3- عرض تجارب ناجحة في المنافسة العالمية: نستعرض تجربتان ناجحتان حققنا قدرات تنافسية متميزة، و هي سنغافورة و تونس و ذلك حسب تقرير تنافسية دول إفريقيا¹:

3-1- تجربة سنغافورة: تعتبر من دول جنوب شرق آسيا، يصل تعداد سكانها إلى حوالي أربعة مليون نسمة بمساحة لا تتجاوز 648 كم، و منذ استقلالها سنة 1965 واجهت سنغافورة عدة تحديات، حيث كانت تفتقر إلى المياه و الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن معدلات البطالة فيها بلغت أرقام قياسية، و لكن الآن نجدها تحتل المراتب الأولى في سلم التنافسية، و ذلك لأنها من بين الأكثر دول قدرة على التنافس في العالم.

*** بعض معالم النجاح في المنافسة العالمية لسنغافورة:** و يعود نجاح سنغافورة في تطوير اقتصادها و الوصول به إلى مستوى عالي من التنافسية إلى :

- امتلاك رؤية قوية و فعالة و واقعية للقيادة تركز على النتائج و ليس على الشعارات.
- استخدام سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة و الاستثمار، من نتائجها ازدياد حجم التجارة السنوية بثلاث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين الأعلى في العالم حيث يبلغ 32 ألف دولار أمريكي سنويا.

¹ - نسرين بركات، مفهوم التنافسية و التجارب الدولية الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 20، 2001 ، ص19.

- تبني أسلوب تدريجي و مرن في التحول الاقتصادي، و إعادة صياغة السياسات كلما دعت الضرورة إلى ذلك، و هذا استجابة للظروف الدولية السريعة التغير.
- تضم الهيئات الحكومية المعنية بالإستراتيجية الاقتصادية- مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري- ممثلين عن القطاع الخاص و ممثلين للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.
- توفير مناخ اقتصادي تنافسي و حر، حيث أن المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات و ليس إعاقتها، و ذلك بـ:
- * تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات.
- * فرض ضرائب على الشركات الأجنبية بنفس المعدل المفروض على الشركات المحلية.
- * لا يوجد حد أدنى للأجور مما أدى إلى زيادة التوظيف و معه تحقيق معدلات عالية للأجور.
- * حقوق الملكية الفكرية تتمتع بالحماية، و معدلات القرصنة فيها من أدنى المعدلات في آسيا.
- * التركيز على الجانب التعليمي و بدرجة أكبر على رعاية رأس المال الفكري و إدخال التقنيات الأكثر حداثة، ما جعلها تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- * التحسين المستمر للبنية التحتية و التكنولوجيا: موانئ، طرق، مطارات، اتصالات سلكية و اللاسلكية، أين تنصدر بلدان آسيا في استخدام الحاسبات الالكترونية و البريد الالكتروني.
- * من أوائل دول العالم المرتبطة بشبكة اتصالات متقدمة في مجال التجارة الالكترونية.
- 2-3- تجربة تونس:** يبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة، و لقد حققت نجاحا سريعا في الأسواق الدولية رغم صغر حجمها و عدم توفرها على الموارد الطبيعية، حيث أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1990 إلى 1997 قدرة بـ 4,8%، لترتفع النسبة و تبلغ سنة 2005 حوالي 6%، كما استطاعت أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من سنة 2004 إلى 2005 أين بلغ حجمها حوالي 6,4 مليار دولار.
- * **العوامل التي ساعدت في تحسين الأداء التنافسي لتونس:** و يعود ذلك إلى:
- الاستقرار الاجتماعي و السياسي و تحرير الاقتصاد و التجارة.
- وجود بيئة مستقرة للاستثمار ترقى للمعايير الدولية و كذلك التحسين المستمر في الإجراءات الإدارية.
- النظر لأصحاب المشاريع الريادية باعتبارهم أبطالاً وطنيين يستحقون الثناء و الاحترام.
- التركيز على الإبداع و التكنولوجيا الحديثة و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- دعم التكامل العالمي حيث تعتبر تونس عضو في المنظمة العالمية للتجارة OMC منذ سنة 1995، كما أنها الدولة الأولى الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي وقعت على "اتفاقية شراكة" مع الاتحاد الأوروبي، و كنتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص في تونس أكثر قدرة تنافسية.
- حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي و من الانتهاكات الحاصلة في حقوق الملكية الفكرية و الصناعية، و السماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم و الدخول بحرية إلى الأسواق التونسية.
- إعطاء أولوية كبيرة للتعليم حيث تتفق تونس حوالي 25% من ميزانيتها السنوية على التعليم و التدريب مما شكل عاملاً مهماً في تحقيق النجاح.
- 3-3- الخصائص المشتركة للتجربتين:** و التي نذكر منها:
- إعطاء أولوية كبيرة للتعليم.
- السعي النشط لجلب الاستثمارات الأجنبية.
- الجهود الكبيرة المبذولة لتحرير و تنظيم بيئات الأعمال.
- الرغبة المستمرة في الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح.

- التوجه الفعلي إلى تنفيذ الإصلاحات.
هذه الخصائص المشتركة بينت الدور الكبير الذي لعبته الدولة في دعم القدرات التنافسية.
الخاتمة:

تعتبر الم.ص.م أحد أهم مداخل التنمية، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها، و ذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، و الجوائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل الاستفادة من كل التغيرات الاقتصادية الراهنة و المستقبلية و التي منها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و ما يتبع ذلك من تحرير للتجارة الخارجية، و هو الأمر الذي لا بد أن لا ينسيها العمل من أجل حماية مؤسساتها خاصة الم.ص.م من منافسة الم.ص.م العالمية التي هي في تطور مستمر و متسارع عكس ما هي عليه نظيراتها في الجزائر. فالم.ص.م لا يمكن أن تحسن في أدائها و مواجهة المنافسة الأجنبية إلا إذا توفر لها المناخ الاستثماري الملائم الذي يمكنها من الوصول إلى تحقيق ميزة تنافسية عالمية، و هذا من أجل تحسين أدائها و الوصول إلى تحقيق منتجات ذات جودة عالمية، و هنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة من أجل تهيئة هذا المناخ و تعبيد الطريق أمام الم.ص.م و تأهيلها للدخول للمنافسة الدولية.

النتائج:

- الم.ص.م في بلادنا ما زالت بعيدة كل البعد عن المنافسة الدولية.
- إن بيئة المنافسة في الجزائر ما زالت غير ملائمة من أجل تشجيع الم.ص.م و تطويرها.
- رغم وجود قوانين تشجيعية من أجل خلق العديد من الم.ص.م لكن مازال ينقصها التطبيق.
- مازالت الدولة تبحث على الكم في مسألة خلق الم.ص.م.

الاقتراحات:

- ضرورة وجود بيئة اقتصادية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة، و معدلات ضريبية تنافسية و التي تكون أساسية لإعطاء الثقة لمؤسسات بيئة الأعمال.
- توفير جميع الظروف المناسبة لتنشيط التجارة و الاستثمار.
- إزالة كافة الأعباء غير ضرورية على الأنشطة الاقتصادية و خاصة على الم.ص.م.
- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال تحرير الاقتصاد و إدخال إصلاحات على الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي و على المؤسسات.
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي و تحسين الخدمات الحكومية مثل التعليم و الصحة.
- إدراكا للدور الكبير الذي تلعبه الم.ص.م في الاقتصاد فإنه يتعين تبني برامج و سياسات مساندة تهدف أساسا إلى خلق مناخ اقتصادي و اجتماعي و بيئة استثمارية مشجعة لإقامة هذا النوع من المؤسسات و المحافظة على استمرارها، و التي من بينها:
 - تشجيع المبادرات الفردية للأفراد الذين يملكون مهارات و كفاءات علمية و قدرات فنية عالية خاصة المتخرجين من الجامعات، و يكون ذلك بشنر ثقافة اقتصادية جديدة توجه هؤلاء الأفراد نحو العمل الحر بدلا من اللجوء إلى العمل الحكومي الذي قد يدخل الفرد في بطالة لمدة طويلة بحثا عن منصب عمل في الدوائر الحكومية.
 - تسهيلات التمويل للم.ص.م:

- انطلاقا من أن الهدف من هذه المؤسسات هو حل أزمة البطالة و توفير مناصب شغل جديدة يجب على الدولة أن تلعب دورا محوريا في تسهيل عملية التمويل لإقامة هذا النوع من المؤسسات من خلال وضع قوانين خاصة للتكفل بها و المتعلقة أساسا بالضرائب و الرسوم الجمركية و أسعار الطاقة و أسعار الفائدة للقروض الممنوحة.

- إيجاد مراكز متخصصة للم.ص.م تقوم بتوفير خدمات المساندة كالتدريب والاستشارات، بالإضافة إلى إنشاء بنك معلومات خاص بهذه المؤسسات يوفر لها كل المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل، التجهيزات، وخاصة معلومات عن الأسواق و الفرص المتاحة فيها.

- تنشيط و تفعيل الدور الإعلامي لصالح الم.ص.م.

قائمة المراجع

- 1- سيدعلي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2006.
- 2- خير الدين معطى الله، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، العدد 13، ديسمبر 2005.
- 3- حسين رحيم، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 03، ديسمبر 2005.
- 4- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001.
- 5- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.
- 6- عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996.
- 7- صليحة بن طلحة، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.
- 8- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامع الجزائر، 2005.
- 9- حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 10- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20، الجزائر، 2011.
- 11- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22، الجزائر، 2012.
- 12- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 24، الجزائر، 2013.
- 13- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 26، الجزائر، 2014.
- 14- محمد الطائي، اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006.
- 15- منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، منشورات مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 2006.
- 16- أبو بكر مصطفى محمود، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- 17- توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة: القضايا و المضامين، تقرير صندوق النقد العربي القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، 2007.
- 18- World Economic Forum, The global competitiveness report ,Oxford University Press, 1996 .
- 19- فرحات غول ، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية - حالة المؤسسات الجزائرية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- 20- OECD, Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy, Paris, 1996.
- 21- سلمى صالح، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006 .
- 22- Michael Porter, L'Avantage concurrentiel des nations ,Inter-éditions, Paris, 1993.
- 23- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء، القاهرة، 2003.
- 24- نسرين بركات، مفهوم التنافسية و التجارب الدولية الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 20، 2001 .